

EOJM

المركز المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media



الدعم القانوني للصحفيين (أغسطس 2020)

(النشرة الشهرية)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

مصطفى محمود

هيثم عمران

مراجعة

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

يتعرض الصحفيون للانتهاكاتِ عدة؛ منها ما قد يُهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسرهم، ويعرضهم للخطر، أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قبل المؤسسات التي يعملون بها، كالفصل التعسفي، أو من قبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز، أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلام العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك في أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين، يُمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعماً لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يُدافع عنهم، وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة إلى الصحفيين والإعلاميين، للتذكرة بأنكم لستم وحدكم، وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للانتهاكات –بحكم عملهم في المهنة– حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والالتزام بالمهنية قدر المُستطاع، والعمل دون خوفٍ أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيماناً منا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيراً يُدافع عنهم، وعن حريتهم، ويُقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين، في جمهورية مصر العربية.

مقدمة

أولاً: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين، التي استجبت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم، وآخر التطورات بها، وصور الدعم التي قدمها برنامج المساعدة والدعم القانوني، بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا؛ حيث يُقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

• **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين، عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم، وإعداد المذكرات، والأوراق القانونية، وتقديم المستندات اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها، والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين، بكافة طرق الطعن.

• **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محاميي الصحف والصحفيين، وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامييها، لتقديم المساعدة القانونية، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكلٍ دوري.

• **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين، الذين لم يتمكن من التواصل المباشر، أو غير المباشر معهم، أو مع محامييهم، والنشر بشكلٍ دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن خلال هذه النشرة؛ نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءاتٍ بشأنها، في الفترة من 1 إلى 31 أغسطس 2020، ثم نعرض القضية، والتطورات التي حدثت بها، والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضية، وتنتهي النشرة باستنتاجاتٍ وخاتمة.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر أغسطس 2020.

الأسبوع الأول (1-7 أغسطس)

لا توجد قضايا منظورة خلال الأسبوع الأول من شهر أغسطس 2020.

الأسبوع الثاني (8-14 أغسطس)

1- رقم القضية: (1966 لسنة 2018) عمال كلي شمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة/الإعلامي/ة: دينا حسين.

المهنة بالتفصيل: محررة بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: صحيفة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفيًا من قبل إدارة الجريدة، وترجع وقائع الأزمة إلى عام 2018، حيث توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي، منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يُعد إجراء غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعمالين بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية عمال كلي الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قدم برنامج المساعدة والدعم القانوني، شكوى إلى مكتب تأمينات الدقي، ولتعذر التسوية تم إحالة الشكوى للمحكمة العمالية المختصة ضد (الجريدة)، وقام محامي المؤسسة، بحضور جلسات الدعوى وحضور الجلسات أمام مكتب خبراء جنوب الجيزة، وتقديم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 13 أغسطس 2020، قررت الدائرة الثانية عمال كلي شمال الجيزة، تأجيل نظر القضية إداريًا لجلسة 1 أكتوبر 2020.

الأسبوع الثالث (15-21 أغسطس)

2- رقم القضية: (3298 لسنة 2018) عمال كلي جنوب القاهرة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: علي رزق.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي وديسك بمؤسسة بدار الهلال.
نوع جهة العمل: صحيفة مصرية قومية.

تفاصيل القضية: يعمل المدعي الأول، محررًا بمؤسسة دار الهلال منذ 1 أغسطس 2013، ومؤمن عليه بالتأمينات الاجتماعية، وزوجته المدعية الثانية تعمل بنفس المؤسسة بوظيفة محررة صحفية منذ 1 أبريل 2017. و بتاريخ 23 أكتوبر 2018، قامت مؤسسة دار الهلال بفصلهما تعسفيًا دون التحقيق معهما أو العرض على المحكمة أو نقابة الصحفيين، ولأسباب كيدية لا تتعلق بصالح العمل ولا تمت بأي صلة بالقانون أو لوائح العمل، وعلى إثر ذلك تقدم الصحفي، بشكوى إلى مكتب العمل الذي بدوره أحالها إلى المحكمة.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 15 عمال كلي الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث يتابع محامي المؤسسة، جلسات الدعوى الموضوعية وكذلك جلسات مكتب الخبراء، ويقدم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 17 أغسطس 2020، قرر مكتب خبراء وسط القاهرة، تأجيل جلسة الخبراء لجلسة 2 سبتمبر 2020، لتقديم المستندات والمذكرات.

3- رقم القضية: (741 لسنة 2020) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد بكر.

المهنة بالتفصيل: مصحح لغوي بقسم التصحيح اللغوي بجريدة التحرير سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: عمل 'أحمد' لدى جريدة التحرير (مؤسسة التحرير للنشر والطباعة والتوزيع الصحفية)، منذ 21 يوليو 2015، حتى عام 2020، وفوجئ بفصله تعسفيًا في 17 فبراير 2020، على الرغم من وجود عقد عمل يحدد تلقائيًا كل عام، وكذلك فصله من التأمينات، وحاول مرارًا وتكرارًا معرفة السبب وتسوية الأمر وديًا إلا أن الجريدة لم تحرك ساكنًا، بالإضافة إلى التعدي بالضرب عليه وسط جموع من البشر. حرر 'بكر' محضر ضرب ضد الجريدة، وشكوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي، وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة العاشرة عمال كلي جنوب الجيزة، المنعقدة بمحكمة الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قدم محامي المؤسسة، شكوى إلى مكتب العمل بواقعة الفصل، والذي بدوره أحالها إلى المحكمة المختصة، ويحضر المحامي، جلسات نظر الدعوى ويقدم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 19 أغسطس، قررت الدائرة العاشرة عمال كلي جنوب الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة، التأجيل لجلسة 16 سبتمبر، للإعلان بأصل الصحيفة.

4- رقم القضية: (839 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: شريف رجائي.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.

نوع جهة العمل: صحيفة مصرية حزبية.

تفاصيل القضية: عمل الصحفي، محررًا بجريدة الوفد منذ مايو 2015، ولم يحصل طوال فترة عمله على أي علاوات، إلا أنه بتاريخ 18 مارس 2019 أُبلغ بفضله دون إبداء أي أسباب مشروععة، وبناءً عليه قرر الصحفي محضر إثبات حالة رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، وشكوى بمكتب التأمينات الدقي، وأُحيلت الشكوى إلى اللجنة القضائية، وقيدت الدعوى برقم 839 لسنة 2019 عمال كلي جنوب الجيزة، وحدد لنظرها جلسة الخميس 13 يونيو 2019، بالإضافة إلى لجوء المدعي إلى مكتب تأمينات الدقي لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه، وقيد الطلب برقم 6178.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة العاشرة عمال كلي جنوب الجيزة، المنعقدة بمحكمة الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قدم محامي المؤسسة شكوى إلى مكتب العمل بواقعة الفصل، وعلى إثر ذلك قام مكتب العمل بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة، ويحضر المحامي جلسات الدعوى وجلسات مكتب الخبراء، ويقدم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 19 أغسطس 2020، قرر مكتب خبراء جنوب الجيزة، تأجيل جلسة الخبراء لجلسة 14 سبتمبر، للمناقشة وتقديم المستندات والمذكرات والانتقال إلى مقر الجريدة بصحة الخير.

5- رقم القضية: (837 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد إمام زكي.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.

نوع جهة العمل: صحيفة مصرية حزبية.

تفاصيل القضية: عمل "زكي" محرراً بـ "الوفد"، منذ مايو 2015، ولم يحصل طوال فترة عمله على أي علاوات، إلا أنه بتاريخ 18 مارس 2019، أُبلغ بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعاً. حرر "زكي" محضر إثبات حالة رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، لتحرير شكوى بمكتب التأمينات الدقي، وتم تحويل الشكوى إلى اللجنة القضائية، وقيدت الدعوى برقم 837 لسنة 2019 عمال كلي جنوب الجيزة، وُثِدَ لنظرها جلسة الخميس 13 يونيو 2019، بالإضافة إلى لجوء المدعي إلى مكتب تأمينات الدقي، لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه، وقيد الطلب برقم 6178.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة العاشرة عمال كلي جنوب جيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قام برنامج المساعدة والدعم القانوني، بتقديم شكوى إلى مكتب العمل بواقعة الفصل، وعلى إثر ذلك أحال مكتب العمل القضية إلى المحكمة المختصة، ويحضر محامي المؤسسة جلسات الدعوى وكذلك جلسات مكتب الخبراء، ويقدم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 19 أغسطس 2020، قرر مكتب خبراء جنوب الجيزة، تأجيل جلسة الخبراء إلى جلسة 14 سبتمبر، للمناقشة وتقديم المستندات والمذكرات والانتقال إلى مقر الجريدة بصحبة الخبير .

6- رقم القضية: (1718 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: نصر عبد الله عبد الكريم.
المهنة بالتفصيل: مخرج صحفي بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: صحيفة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما مُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفيًا من قبل إدارة الجريدة، وترجع وقائع الأزمة إلى عام 2018، حيث توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم مُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي، منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يُعد إجراء غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعمالين بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 3 عمال كلي جنوب جيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قدم محامي المؤسسة، شكوى إلى مكتب العمل بواقعة الفصل، وعلى إثر ذلك قام مكتب العمل بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة، كما يحضر المحامي جلسات الدعوى وجلسات مكتب الخبراء، ويقدم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 24 أغسطس 2020، قرر مكتب خبراء شمال الجيزة، تأجيل جلسة الخبراء إلى جلسة 21 سبتمبر 2020، لتقديم المستندات والمذكرات.

7- رقم القضية: (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد شاكر.

المهنة بالتفصيل: صحفي بروز اليوسف.

نوع جهة العمل: صحيفة مصرية قومية.

الموقف القانوني : محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

تفاصيل القضية: أُلقي القبض على "شاكر"، فجر الخميس 28 نوفمبر 2019، من منزله في طوخ،

بمحافظة القليوبية، وبتاريخ 30 نوفمبر 2019، ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا، وخضع

للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً، على ذمة التحقيقات.

التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.

الجهة المنظور أمامها القضية: لازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها

قرار.

مجهودات المؤسسة في القضية: قدم المرصد، الدعم القانوني للصحفي، وتابع القضية إعلامياً،

وكذلك يتابع محامي المؤسسة، جلسات نظر أمر الحبس بالنيابة العامة ومحكمة الجنايات.

آخر تطورات القضية: في 25 أغسطس 2020، قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد

أمناء الشرطة بطرة، تجديد أمر حبسه 45 يوماً.

8- رقم القضية: (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الصياد.

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي حر.

نوع جهة العمل: حر.

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات، بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف بطرة تحقيق).

تفاصيل القضية: ألقى القبض على "الصياد"، مساء الثلاثاء 26 نوفمبر 2019، رفقة زوجته المراسلة سولافه مجدي، أثناء توجههما لسيارتهما، بأحد شوارع منطقة البحوث، واقتيادهما إلى قسم الدقي، ثم ترحيلهما إلى أحد مقرات الأمن الوطني، وفي مساء اليوم التالي، الأربعاء 27 نوفمبر 2019، عُرض على نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معه، وقررت حبسه 15 يوماً، على ذمة التحقيقات. **التهم الموجهة:** الانضمام لجماعة إرهابية، وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: لازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات.

مجهودات المؤسسة في القضية: عقب واقعة القبض على "الصياد" وزوجته، توجه محامي "المرصد"، إلى قسم الدقي، للاستفسار عن تواجدهما، إلا أن القسم أنكر وجودهما، ومنع محامي المؤسسة من الدخول، وعندما تمكن المحامي من الدخول إلى مباحث القسم، أنكرت وجودهما، وفي اليوم التالي، توجه محامي المؤسسة لنيابة أمن الدولة العليا، لحضور التحقيقات، عقب ظهورهما. ويقدم محامي المؤسسة، الدعم القانوني، ويتابع جميع جلسات نظر أمر حبسه.

آخر تطورات القضية: في 25 أغسطس 2020، قررت الدائرة الأولى لجنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، تجديد أمر حبسه 45 يوماً.

9- رقم القضية: (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: سولاففة مجدي.

المهنة بالتفصيل: مراسلة صحفية حرة.

نوع جهة العمل: حر.

الموقف القانوني: محبوسة احتياطياً على ذمة التحقيقات, بسجن القناطر نساء.

تفاصيل القضية: ألقى القبض على "سولاففة", مساء الثلاثاء 26 نوفمبر 2019, رفقة زوجها المصور الصحفي حسام الصياد, من منطقة الدقي, وتم اقتيادهما إلى قسم الدقي, ثم ترحيلهما إلى واحد من مقرات الأمن الوطني, وفي مساء اليوم التالي, الأربعاء 27 نوفمبر 2019, تم عرضها على نيابة أمن الدولة العليا, التي حقت معها, وقررت حبسها 15 يوماً, على ذمة التحقيقات, في القضية رقم 488 لسنة 2019.

التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وتعمد بث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا, ويتم النظر في تجديد أمر حبسها أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: عقب واقعة القبض عليها, توجه محامي المؤسسة إلى قسم الدقي, للاستفسار عن تواجدها, والصحفي حسام الصياد, إلا أن القسم أنكر وجودهما, ومنع المحامي من الدخول, ومن ثم تمكن المحامي من الدخول إلى مباحث القسم, التي بدورها أنكرت وجودهما, وفي اليوم التالي, توجه إلى نيابة أمن الدولة العليا, لحضور التحقيقات, عقب ظهورهما. ويتابع جميع جلسات نظر أمر حبسها.

آخر تطورات القضية: في 25 أغسطس 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, تجديد أمر حبسها 45 يوماً.

10- رقم القضية: (1480 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مي مجدي عبد المجيد محمد.
المهنة بالتفصيل: معدة متخصصة بالفقرة الاجتماعية المصرية، ببرنامج جو تيوب، بالتليفزيون العربي.

نوع جهة العمل: قناة تليفزيونية أجنبية خاصة.

الموقف القانوني: محبوسة احتياطياً على ذمة التحقيقات.

تفاصيل القضية: أُلقي القبض على "مي"، يوم الاثنين 30 سبتمبر 2019، من منزلها، بمركز ملوي، التابع لمحافظة المنيا، وفي اليوم الـ36 للقبض عليها، ظهرت لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وتم التحقيق معها، على ذمة القضية رقم 1480 لسنة 2019، وقررت النيابة حبسها 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وددت لنظر أمر حبسها، جلسة الأحد 17 نوفمبر 2019، وتم إيداعها بسجن القناطر نساء، وعلى الرغم من وجود اسمها بكشف التجديدات بالنيابة، وحضور مأمورية سجن القناطر، إلا أنها لم تحضر من محبسها في هذا اليوم، وقررت النيابة التأجيل لجلسة اليوم التالي.

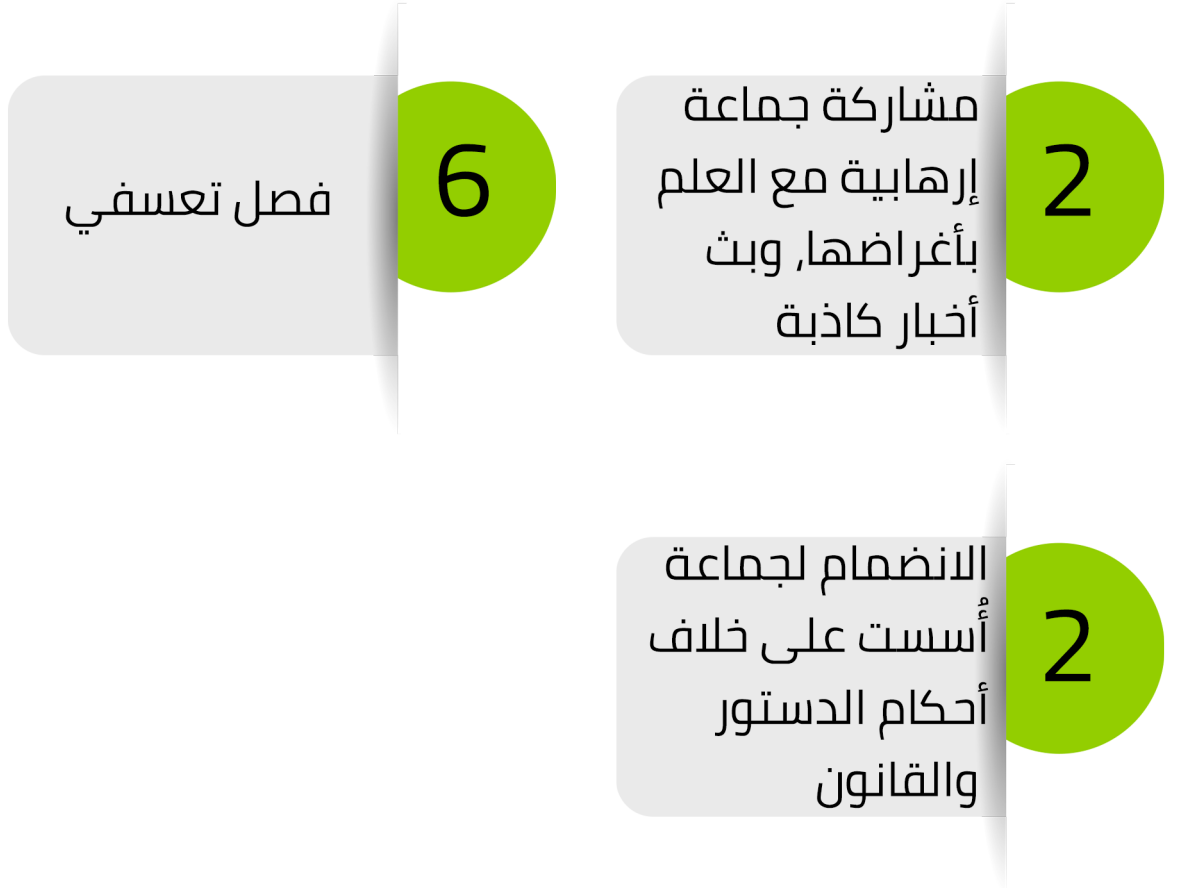
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية، وبت ونشر أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على شبكة المعلومات الدولية، لبت ونشر هذه الأخبار، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.

الجهة المنظور أمامها القضية: لازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم النظر في تجديد أمر حبسها أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: قدم "المرصد" الدعم القانوني للمعدة، منذ تواصل أسرتها معه، وإبلاغهم بوصولها لنيابة أمن الدولة العليا في 6 نوفمبر 2019، وكذلك تقديم الاستشارات القانونية لأسرتها، والحضور معها منذ أول جلسة نظر أمر حبس، في 18 نوفمبر 2019.

آخر تطورات القضية: في 25 أغسطس 2020، قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، تجديد أمر حبسها 45 يوماً، على ذمة التحقيقات.

ثالثاً: تصنيف القضايا وفقاً لنوع القضية:



يُمكن تصنيف القضايا السابقة وفقاً لنوع القضية، فنجد أن قضايا الفصل التعسفي احتلت المرتبة الأولى، وبلغت نسبتها حوالي 60% من إجمالي القضايا، بواقع 6 قضايا، وبالتساوي؛ جاءت قضايا مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها وبث أخبار كاذبة، بنسبة بلغت 20%، بواقع قضيتين، وبنفس النسبة قضايا الانضمام لجماعة إرهابية، بلغت 20% بواقع قضيتين.

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية:



جاءت بالمرتبة الأولى؛ دوائر العمال، والتي نظرت 6 قضايا، بنسبة 60% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثانية جاءت جنایات الإرهاب والتي نظرت 4 قضايا بنسبة 40%.

خامسًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة:



جاءت قرارات تأجيل نظر القضية في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 50% بواقع 5 قرارات، وفي المرتبة الثانية جاءت قرارات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، بنسبة بلغت 40% بواقع 4 قرارات، وفي المرتبة الثالثة جاء قرار التأجيل الإداري، بنسبة بلغت 10% بواقع قرار واحد.

وختامًا، فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، خلال شهر أغسطس 2020، ويؤكد المرصد على استمراره في دعم الصحفيين والإعلاميين، الذين يتعرضون لانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما يؤكد على أنه فُتح دائمًا، لكل من يرغب في استشارة قانونية، تتعلق بحقوقه كصحفي أو إعلامي، وسيظل "المرصد المصري للصحافة والإعلام" مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.



المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

“المرصد المصري للصحافة والإعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصريه تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.